

أصل النكبة في مجاري الحديدية

■ مصطفى بدير

الوضع الكارثي القائم اليوم للصرف الصحي بمدينة الحديدية ناتج في الدرجة الأولى عن عدم تنفيذ الشركة المنفذة لمشروع إعادة تأهيل خطوط الشبكة الرئيسية كاملاً والمقدرة بطول ١٦ كم تقريباً، حيث تم تنفيذ حدود عشرة كيلومترات ولم يتم إعادة تأهيل للخطوط المتبقية والمقدرة بطول حوالي خمسة كيلومترات، وهي في مواقع صعبة ومزدحمة، ونفذت الشركة عملها في المواقع السهلة والأقل ازدحاماً.

لقد أخذت شركة الرحاب اليمنية، والهندسية المصرية وهي شركة (اكتلاف) يمنية مصرية مناقصة المشروع في العام ٢٠٠٣ من بين العديد من الشركات المتقدمة والمتخصصة عالمياً بهذا المجال، وتم إرساء المناقصة على اليمنية- المصرية بموجب اتفاقية تلزم بتنفيذ المشروع خلال (١٨) شهراً، ويقرض مقدم من صندوق الاوبك يزيد عن عشرة ملايين دولار.

الشركة المتقدمة لم تلتزم بالاتفاقية



الموقعة معها سواء من حيث الفترة المحددة (١٨) شهراً والتي تم تمديدتها عدة مرات، ومن حيث الشروط المحددة. لقد انجزت حوالي عشرة كيلومترات فقط في العام ٢٠٠٧ من إجمالي ستة عشر كيلومتراً وهو ما يعد مخالفاً للاتفاقية ودخل (اكتلاف) في إشكاليات متكررة

تمثلت بعدم توفير السيولة الكاملة من قبل الشركة اليمنية (الرحاب) إلى الشريك المصري المنفذ ميدانياً. اليوم على الجهات المعنية والمسؤولة إعادة إلزام الشركة المنفذة باستكمال المشروع حيث تم إخلاء مسؤولياتها بطريقة غير قانونية.

مسؤول في وزارة النفط يحتجز ١٦٠٠ ليلة على شركة صافر

● «الثوري» - خاص:

امتنع مسؤول سابق في شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي عن تسليم عهده منذ تعيينه في منصب آخر منتصف فبراير الماضي. وقالت قيادة شركة صافر إن النائب السابق لمدير الشركة ما يزال حتى اليوم يحتجز جميع وثائق الشركة وممتلكاتها التي كانت في عهده ومن ذلك الملفات المتعلقة بمناشط الشركة وعلاقتها مع الغير من عقود ووثائق وملفات وأبحاث ومراجع علمية وخرائط حقلية وتقارير بحثية، بالإضافة إلى سيارة صالون لاندكروزر دفع رباعي موديل ٢٠١٢.

وطالب المدير التنفيذي للشركة وزير النفط والمعادن مساعدة شركة صافر في استعادة وثائق أرضية مساحتها ١٦٠٠ ليلة عشاري في منطقة ذهبان شمال مدينة صنعاء اشترتها الشركة بمعرفة نائب المدير السابق عبدالرحمن عبدالله الأكوغ لكن الأرضية وبصائرها ما زالت رهينة لديه رغم تعيينه في منصب جديد لدى الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية.

وبحسب مذكرة إلى وزير النفط أوضح المدير التنفيذي لشركة صافر أن لجنة استلام عهدة المهندس الأكوغ لم تتمكن في فبراير الماضي من أداء عملها حيث أفادها بأنه لا يوجد لديه ما يخليه، وأن أوراق الأرضية في النيابة العامة، وعندما طلبت منه تسليم السيارة والكمبيوتر أفاد بأن هذا ليس وقته، ثم تبين للجنة أنه أخذ جميع ما في المكتب من ملفات ووثائق، بعد أن كان نقلها مع الممتلكات الأخرى إلى منزله بحماية حراسة مسلحة استقدمها من عشيرته.

تظهر مذكرات ومراسلات ان المسؤول السابق اشتكى الشركة إلى الوزير بسبب إيقاف راتبه ومستحقاته المالية بعد تعيينه في منصبه الجديد الذي لا يتبع الشركة إلا أن فتوى من وزارة الشؤون القانونية أكدت على تحمل الوحدة الإدارية المنقول إليها راتبه وبدلاته المستحقة اعتباراً من الشهر التالي مباشرة لتاريخ التعيين.. وهو ما يستدعي معه قيامه بتسليم كل ما في عهده من وثائق وأوراق تخص الوحدة التي نقل منها وعدم حيازتها أو الاحتفاظ بها كون ذلك يعد مخالفاً لجميع القوانين واللوائح الإدارية».

وطالب أحمد محمد كليب المدير العام التنفيذي لشركة صافر من الوزير «إلزام المذكور بإعادة ممتلكات الشركة أو تحويل القضية إلى النيابة العامة»، وقال: «الموضوع قد طال أمده وتكررت مطالباتنا دون جدوى».

هذه القضية يفترض قانوناً فتح تحقيق فيها والعودة إلى تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتوجيهات المحافظ محمد صالح شمالان بمقاضاة الشركة المنفذة التي لم تلتزم بتنفيذ المشروع بموجب الاتفاقية والشروط المحددة، ورغم التمديد لها عدة مرات إلا أنها فشلت في استكمال المشروع وخاصة المواقع ذات الكثافة السكانية، ما دعا المحافظ الحجري في العام ٢٠٠٨ إلى إنقاذ شركة الرحاب وحفظ ماء الوجه لها وإخراجها من الوضع القائم وذلك بعمل تسوية وإخلاء مسؤولياتها وتحصيل تبعات تنفيذ بقية المشروع على الشركة المصرية والتي أنهت عملها وانسحبت دون تنفيذ بقية أعمال المشروع، وكانها خطة معدة مسبقاً تهدف إلى إخراج شركة الرحاب من حالة الحرج الذي وقعت فيه لأنها غير متخصصة في هذا المجال. اليوم لزاماً على شركة الرحاب تنفيذ بقية المشروع أو تمويله عبر مقاضاتها والاستناد بذلك للتقارير الرسمية التي لم ينظر فيها حينها، لأن صاحب الشركة المنفذة متنفذ من الدرجة الأولى.

تتبع القبيلة التي ينتمي إليها الخاطفون، مطالبين بالإفراج عن القاضي المختطف ومهدين بمزيد من النقطة في حال عدم التجاوب معهم. فيما استنكرت بعض الفعاليات صمت قيادة السلطة المحلية بالحفاظة عن هذه الحادثة واكتفائها بالتنديد دون الخوض في إجراءات رادعة أو على الأقل الإسراع بوساطة قبلية لأحتواء الموقف. واعتبر نادي القضاة اليمني استمرار اختطاف القاضي عبدون تهديداً للعدالة والسلطة القضائية برمته، من جانبه أشار المحافظ إلى أن هناك تقصيراً من الجهات الأمنية في متابعة قضية اختطاف القاضي. وكان أعضاء السلطة القضائية في محافظة حضرموت (الساحل، الوادي والصحراء) أعلنوا الأحد تعليق أعمالهم احتجاجاً على واقعة اختطاف القاضي سالم عبدون واستهداف العدالة، معتبرين أنها أولى خطوات التصعيد.

من جانبها كانت نقابة الموظفين دعت كافة العاملين الإداريين في مرافق السلطة القضائية الحاكم والنيابات م/ حضرموت بتعليق العمل والإضراب اعتباراً من يوم الأحد ٩/١ وذلك للتضامن مع القاضي المختطف سالم عبدون والمطالبة بالإفراج الفوري عنه ومحاسبة مرتكبي هذا الفعل الإجرامي. وفي الإطار نفسه اعتبرت نقابة المحامين واقعة اختطاف القاضي سالم عبدون فعلاً إجرامياً ليس على فضيلة القاضي فحسب بل على السلطة القضائية قاطبة ومنتسبيها من قضاة وأعضاء نيابة وكوادر السلك القضائي والمحامين لما يقومون به من دور في ترسيخ العدالة وتطبيق القانون وإحقاق الحقوق.



● عبدان

■ المكلا - «الثوري»: أعلن عدد من الناشطين الحقوقيين بمحافظة حضرموت عن وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة في الساعة ١٠ صباح يومنا الخميس؛ تضامناً مع المختطف القاضي سالم عبدون رئيس استئناف نيابة حضرموت. وبحسب المنظمين للوقفة فإنها تأتي للتعويض لتلك الأعمال الإجرامية والتي قالوا أنها «تقوض السلم الاجتماعي وتدخل المجتمع في دوامة من تصفية الحسابات السياسية وتشكل خطراً على كل من أراد الحياة بشرف وكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية». من ناحية أخرى جددت منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت مطالبته للسلطة المحلية وأجهزة القضاء والنيابة والجهات المعنية بسرعة وضع حد لقضية الاختطافات والإفراج عن القاضي سالم بسلام عبدون رئيس نيابة استئناف المكلا الذي اختطف ظهر الخميس الماضي من قبل عناصر مسلحة تنتمي لإحدى قبائل محافظة شبوة على خلفية مطالبة الأخيرة بالإفراج عن سجين. ورغم النزول الميداني لنائب رئيس نادي القضاة اليمني للاطلاع عن كثب وتثديده والسلطة المحلية بالحادثة إلا أن أهالي وإعيان حضرموت لم يعيروا ذلك أهمية، كون القاضي عبدون ما زال مختطفاً، مهدين في (بيان لهم) بأنهم سيواصلون ما سموه بالتصعيد في فعاليتهم المتعددة للمطالبة بالإفراج العاجل عن القاضي سالم عبدون ودعا عدد ممن يسمون بالمناصيب والمقادمة (الشايع) في حضرموت أعيان محافظة شبوة إلى سرعة حل هذه القضية درءاً لأي فتنة قد تنشأ.

وكان عدد من شباب مدينة المكلا قاموا باحتجاز قاطرات قالوا: إنها

وقفة احتجاجية تضامناً مع رئيس استئناف نيابة حضرموت المختطف

حزبيون واكاديميون وناشطون يناصرون نصوصاً قانونية عن شفافية التمويل الانتخابي

أكد ممثلو أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية واكاديميون وناشطون على مناصرتهم السودا النصوص القانونية التي أطلقتها المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة (OPI) بهدف توفير آلية شفافة لتنظيم ومراقبة الإنفاق السياسي في اليمن.

جاء ذلك في ورشة عمل نظمتها المنظمة بالشراكة مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) السبت الماضي بصنعاء.

وعرض الخبير القانوني بجاش المخلافي في ورشة العمل مسودة نصوص قانونية تهدف إلى توفير آلية شفافة لتنظيم ومراقبة التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن.

وأوضح المخلافي أن المسودة اعتمدت على مخرجات ورشة العمل الأولى التي نظمتها المنظمة في السابع من يوليو الفائت، وهي ٦ أوراق عمل بحثية تناولت الإنفاق السياسي من مختلف جوانبه إلى جانب توصيات المشاركين في الورشة.

وقال رئيس المنظمة أحمد الزكري إن النصوص القانونية تهدف إلى توفير أرضية قانونية في قانون الانتخابات تساعد المجتمع على مراقبة الإنفاق السياسي بما يحقق المساواة بين كل المرشحين في الانتخابات العامة.

وأوضح أن مسودة النصوص القانونية التي ستقدمها المنظمة للأحزاب والحكومة والبرلمان تكتسب أهمية كونها تأتي قبل أول انتخابات عامة بعد الثورة

الشعبية السلمية التي تضمنت أهدافها المطالبة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

وأكد رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد النائب الدكتور عبدالباري دغيش على أهمية الشفافية في التمويل والإنفاق الانتخابي، قائلاً إن هذه الورشة نقلت هذا الموضوع من العتمة إلى الضوء.

وشدد دغيش على أهمية دعم هذا الموضوع ومناصرتة في البرلمان، ودعم منظمة تعزيز النزاهة للوصول بهذه المسودة القانونية إلى مرحلة إقرارها، بما يخدم شفافية ونزاهة الانتخابات العامة.

من جانبه تحدث مدير مكتب المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) في صنعاء (جرانت كين) على أهمية الشفافية في التمويل والإنفاق الانتخابي، مؤكداً على دعم التوجه نحو توفير آلية شفافة لتنظيم ومراقبة الإنفاق السياسي في اليمن. وقال مدير عام شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في اللجنة العليا للانتخابات المهندس صلاح الصايدي، إن اللجنة مهتمة بشفافية التمويل والإنفاق الانتخابي كونه يصب في جوهر عملها في إدارة العملية الانتخابية.

وأبدى مشاركون حزبيون ومستقلون



دعهم لمشروع شفافية التمويل والإنفاق الانتخابي، من خلال دعم حملة المناصرة التي ستنظمها المنظمة للضغط على الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لتبني هذه المسودة القانونية.

تأتي ورشة العمل هذه ضمن مشروع شفافية التمويل والإنفاق الانتخابي في اليمن الذي تنفذه (OPI) بالتعاون مع (IFES)، بهدف إيجاد بيئة قانونية توفر آلية شفافة قادرة على تنظيم ومراقبة التمويل والإنفاق الانتخابي، بما يكفل المساواة

بين المرشحين، ويساهم في بناء الثقة في العمليات الانتخابية، وزيادة المساءلة السياسية.

يذكر أن المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة (OPI) مؤسسة مدنية غير حكومية، وغير ربحية، معنية بتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز قواعد الحكم الرشيد.

وتعمل (OPI) بشراكة فاعلة مع المؤسسات الرسمية والشعبية والشركاء الدوليين، من خلال تنظيم الحملات والندوات وحلقات النقاش والدورات التدريبية وإعداد الأدلة المتخصصة والدراسات والبحوث وإصدار النشرات الإلكترونية والمطبوعة.